دور الملك حمورابي في القضاء البابلي

م.د. محمد عبد الغني البكري*

تاريخ التقديم: 2009/8/9 تاريخ القبول: 2009/9/16

المقدمـــة

يعد الملك حمورابي (1792–1750ق.م) من أشهر ملوك العراق القديم، وهو سادس ملوك السلالة البابلية الأولى (1894–1625ق.م) التي حكمت بلاد بابل في العصر البابلي القديم (2006–1595ق.م) وقد تمتع بموهبة عالية في الإدارة والحكم مما جعل منه أنموذجاً يضرب به المثل في ذلك، كما حكم بلاد بابل ما يقرب من 42 سنة كانت حافلة بالانجازات الكبيرة لا يسع المقام لذكرها هنا. فبعد أن تسلم الملك حمورابي الحكم من والدهِ سين مبلط (1812–1793ق.م) كان المشهد السياسي منقسماً على نفسهِ بين شد وجذب بين ممالك الحاكمة للعراق القديم والمتاخمة لمدينة بابل والتي كانت عاصمة للملكة الصغيرة التي خلفها سين مبلط لابنهِ يأتي في مقدمة تلك الدويلات آيسن ولارسا واشنونا [1] فكان هذا تحذيراً للملك حمورابي للعمل وبشكل دؤوب في شتى المجالات لإرساء قواعد دولتهِ التي ما لبثت أن توسعت بفضل جهودهِ العسكرية فقد تنبه حمورابي إلى ان توحيد البلاد تحت حكمهِ يجب أن يكون الخطوة الأولى في سياسة حكمهِ وفي اعتقادنا أن توحيد البلاد هو الانجاز الأهم في سياسة أي حكمٍ ناجح فأخضعَ حمورابي تلك الممالك له ثم امتدت مملكتهُ إلى الجنوب لتضم لها بلاد سومر والى الغرب إلى مملكة ماري[2] والى الشمال حتى بلاد أشور وأصبح يلقب نفسهُ بملك بلاد سومر

---

* قسم الآثار/ كلية الآثار/ جامعة الموصل.

(1) هاري ساكز: عظمة بابل– لندن– 1962 – ترجمة: عامر سليمان – الموصل – 1979 – ص78.

(2) موقع تل الحريري حالياً يقع شرق سوريا بالقرب من البوكمال وهو من مواقع العصر البابلي القديم– ينظر: ستيفان دالي– ماري وكرانا مدينتان بابليتان قديمتان – لندن– 1989– ترجمة– كاظم سعد الدين– بغداد– 2008.

وأكد وملك الجهات الأربع [3] وبعد أن أتم إرادته بشأن سياستهِ الخارجية وتوحيد البلاد كثف جهودهِ التي وجهها لإدارة السياسة الداخلية وهنا برزت حنكة ذلك الملك في إدارة البلاد بعد أن اظهر قدراته في سياسته الخارجيةِ والعسكرية.

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على دور الملك حمورابي في القضاء وانجازاتهِ في ذلك المجال فقد حكم ذلك الملك العراق في حقبة من حقب تاريخهِ القديم وكان حكمهُ مليئاً بالانجازات، وقد غطى دورهُ في مجال القضاء سنين حكمهِ الـ 42 بدءاً من تسلمهِ للسلطة حتى نهاية حكمهِ ونحن هنا لا نقول إن حمورابي قد انفرد بهذا الدور من بين ملوك العراق القديم فالتاريخ القديم للعراق يشير إلى أن ملوكاً سابقين ولاحقين لحمورابي كان لهم دور في القضاء إلا إننا لو أجرينا مسحاً بسيطاً لدور كل ملك حكم العراق في القضاء لوجدنا ان الملك حمورابي صاحب الانجاز الأكبر والأشمل من بينهم وهذا ما سيتناوله البحث...

إن حجم الدور الذي أداه هذا العاهل في مجال القضاء يعد ميزة اتصف بها عن غيرهِ. فالمعروف أنَّ أنظمة الحكم الملكية منها والجمهورية ينصب جل اهتمام الحاكم فيها على مجال السياسة والإدارة العامة للدولة وتترك الخصوصيات منها للمساعدين من وزراء ومستشارين وان كان هناك دور للحاكم في تلك
الخصوصيات فانه يكون على قدرٍ محدود يخدم المصلحة العامة للدولة. إلا أن ما يمكن أن يرى من دور للملك حمورابي في عدة مجالات يكون القضاء في مقدمتها يبعث إلى الاعتقاد أن هذا الملك كان حريصاً على أن يكون له الدور الأكبر في نظام القضاء البابلي.

يقسم البحث على ثلاثة محاور يتناول كل محور منها جانباً من دور الملك حمورابي وانجازاتهِ في مجال القضاء وحسب الفترة الزمنية التي تم فيها ذلك الانجاز.

(3) محمد الأعظمي: حمورابي – بغداد– 1990– ص69 وما بعدها.

1. دورهُ في إدارة شؤون القضاء وتعيين القضاة

انتهج الملك حمورابي في إدارته لشؤون مملكتهِ نهجاً مركزياً فربط مؤسسات الدولة بكل تخصصاتها به مباشرة إما من خلال إدارته المباشرة لهذه المؤسسات كقيادتهِ للجيش مثلاً أو عن طريق تعيين مسؤولين من قبلهِ لإدارة تلك المؤسسات ولم يكتف بذلك بل بادر إلى إدخال العديد من التغيرات والإصلاحات على النظام الإداري الذي ورثه عن والدهِ والذي كان معمولاً به لفترات طويلة من الزمن. وقد كان لذلك النهج التأثير الكبير والمباشر في بعض تلك المؤسسات ومنها مؤسسة القضاء.

لعل ابرز تلك التغيرات التي طالت نظام القضاء البابلي هي نقل سلطة القضاء في العاصمة بابل والمدن الأخرى من يد الكهنة التابعين للمعبد إلى يد موظفين تابعين للملك فكان ذلك نقطة تحول في نظام القضاء البابلي استمر تأثيرها إلى ما بعد مدة حكم حمورابي [4] ففي العصور السابقة كان المعبد المتمثل بالكهنة التابعين له هو المسيطر على نظام القضاء. حيث كان القضاة من الكهنة يجلسون للقضاء في المعبد حيث يرد في نصوص قضايا المحاكم البابلية ما نصه:

da-ia-nu i-na É dUTU	دَ – يا – نُ اِ – نَ $_{2}$NI د اوتو
قضاة معبد شمش[5]	

ولهذا التقليد جذور تعود لعصر فجر السلالات (حدود 2800–2340ق.م) فقد كان أول القضاة حينذاك من الكهنة ولذلك أسباب منها ارتباط الدين بشكل كبير بمعظم مؤسسات الدولة والمجتمع والأمر الذي اثر في سياستها بشكل أو بآخر إلى حد أن المعبد أصبح المسيطر على معظم النواحي الإدارية للدولة أو المدينة وكذلك ضعف الإدارة المتمثلة بالملك وموظفيه في مدة معينة جعلت من المعبد وكهنتهِ يأخذون بزمام الأمور في كثير المسائل ذات العلاقة بأفراد

([4]) Harris. R: "On the Process of Secularization under Hammurapi" – Journal of Cuneiform Studies 15-1961- P. 117.

([5]) Schorr, M: Urkunden Altbabylonischen Zivil und Prozessrechts- Leipzig- 1913- (VAB.5)-Nos. 257, 258, 304.

المجتمع[6]. وقد اتخذ بعض ملوك وحكام العراق القديم قبل عصر حمورابي إجراءات للحد من تدخل الكهنة بإدارة الدولة كان أولهم حاكم لكش اوروكاجينا (اورونمكينا حدود 2355ق.م) من خلال إصلاحاته التي أصدرها على اثر الفساد الإداري الذي استشرى في دولتهِ [7] وكذلك فعل حمورابي عند تسلمه السلطة حيث ركز جهودهُ بهذا الخصوص للحد من سلطة الكهنة في إدارة القضاء ومن ثمَّ إبعاد السلطة الدينية تدريجياً عن نظام القضاء فأصبح القضاة يعينون من قبل الملك حمورابي الذين كانوا عادة من موظفي القصر التابعين له حيث كانت النصوص القضائية من تلك الفترة تصفهم بقضاة الملك.

dayani šarri	ديان شرِّ
قضاة الملك[8]	

وأكثر من ذلك كان بعض القضاة يصفون أنفسهم بـ "خادم حمورابي" دلالة على تبعيتهم للملك [9] كما أعطى الملك حمورابي لكبار موظفي القصر الصلاحيات القضائية مع احتفاظهم بوظائفهم أمثال الـ شَكَنَّكُّ – šakanākku وهو مستشار الملك[10] حيث تذكر النصوص القضائية ما نصهُ:

šakanākkum KÁ.DINGIR.RAki	شَكناكُّم كا2. دنگير. را كي
im-ɟu-ur di-nam ú-ša-ɟi-iz-zu-nu-ti	يمـ – خُ – اُر دِ – نَم اُ 2 – شَ – خِ – اِز – زُ – نُ – تِ
مثلوا (أمام) شَكَنَّكُّ مدينة بابل (للمحاكمة) الذي استصدر الحكم لهم"[11]	

(6) Driver and Miles: The Babylonian Laws-(BL)-Oxford- 1960- p. 491- Vol. 2.

(7) عن الإصلاحات ينظر: فوزي رشيد– الشرائع– العراق في موكب الحضارة– ج 1– بغداد 1988– ص291.

(8) Schorr: VAB. 5- Nos. 267, 293.

(9) Harris: OPcit- P. 119.

(10) Blak, J. Goerg, A. Postgate, N: A Concise Dictionary of Akkadian- Wiesbaden- 2000 (CDA)- P. 349.

(11) Schoor: VAB.5- No. 275.

وتعد هذه أول الإشارات على صلة ذلك الموظف في بعض شؤون القضاء.

وبعد أن بَسط حمورابي نفوذهُ على المدن المتاخمة لحدود دولتهِ شرع في منح سلطة القضاء لحكام تلك المدن الذين كانوا يعينون من قبلهِ وهم موظفو الـ رَبِئانُ– rabiānu وهم حكام المدن أو ما يعرف الآن بالمحافظ [12] حيث كان يوجه تعليماتهِ لهم بالنظر في الدعاوى التي تقع في مدنهم وتعرض عليه حيث يذكر احد النصوص على سبيل المثال ما نصهُ:

wa-ar-ka-as-su pu-ru-us šu-pur	وَ – اَر – كَ – اَس – سُ پُ – رُ – اُس شُ – پُر
be-el a-wa-ti-šu li-it-ru-ni-ik-kum	بـ; – lh اَ – وَ– تِ – شُ لِ – اِت – رُ – نِ – اِك – كُم
di-nam ki-ma +i-im-da-tim šu-ǰi-iz-zu-nu-ti	دِ– نَم كِ – مَ صِ – اِم – دَ– تِم شُ – خِ – اِز– زُ– نُ – تِ
"تحرى تاريخه (المدعى عليه) وأرسل (في طلب) المدعي ليمثلوا أمامك واستصدر لهم الحكم استنادا للمراسيم"[13]	

([12]) DA: p. 294.

([13])Lautner, J: Rechterliche Entscheidung und Streitbeendigung im Altbabylonischen Prozessrecht-Liepzig- 1922- P. 26.

وفي رسالة بعث بها حمورابي إلى حاكم مدينة لارسا يطلب فيها منه ما نصهُ:

a-na pi-i i-si-iǰ-tim	اَ– نَ پِ – اِ اِ – سِ– اِخ– تِم
an-ni-tim id-na	اَذ– نِ – تِم يد – نَ
"احكم (بينهم) استنادا إلى لوح التعليمات هذا"[14]	

وفي رسالة أخرى موجهة إلى الحاكم نفسهُ يطلب فيها حمورابي إرسال نتيجة القضية التي أمرهُ بالنظر فيها. حيث تذكر الرسالة ما نصهُ:

te-im di-nam šu-a-ti	ط; – اِم دِ – نَم شُ – اَ – تِ
šu-up-ra-nim	شُ – اُپ – رَ – نِم
"أرسل (لي) نتيجة تلك القضية"[15]	

وكان من ضمن صلاحيات الحاكم القضائية بوصفهِ نائباً عن الملك في إدارة المدينة هي تعيين القضاة في مدنهم للنظر في القضايا وكان أولئك القضاة يلقبون بقضاة المدينة:

dayanī alim	دَياني اَليم
"قضاة المدينة"[16]	

وبهذه التعديلات التي ادخلها حمورابي على نظام القضاء البابلي توسعت إدارة شؤون القضاء لتشمل موظفي الدولة بعد أن كانت محصورة بيد كهنة المعابد وهذا لا يعني انه لم يعد للكاهن أي دور في القضاء في ظل حكم الملك حمورابي. فما أظهرته نصوص الدعاوى الخاصة بكاهنة الناديتم يشير إلى أن الكهنة كانوا هم من يقومون بالبت في تلك القضايا [17] إلا أن ما حصل من تغيرات في تلك المرحلة يؤكد على أن إدارة شؤون القضاء باتت كلياً تحت سلطة الملك حمورابي والموظفين التابعين له.

([14])Driver, G.R: Letters of the first Babylonian Dynasty- Oxford- 1924- No. 16.
([15]) Ibid: No. 1.
([16]) Schoor: VAB.5- Nos. 285, 296- 311.
([17]) Harris: OPcit- P. 118.

2. دورهُ بوصفهِ قاضياً أعلى للبلاد

يقول الملك حمورابي في خاتمة قانونهِ ما نصهُ:

di-in ma-tim a-na di-a-nim	دِ – اِن مَ – تِم اَ – نَ دِ – اَ – نِم
pu-ru-si-e ma-tim a-na pa-ra-si-im	پُ – رُ – سِ – h مَ – تِم اَ – نَ پَ – رَ – سِ – اِم
ǰa-ab-lim šu-te-šu-ri-im	خَ– اَبـ– لِم شُـ– تـ ;– شُـ– رQ– اِم
"لأقضي حكم البلاد (و) أقرر قرارات البلاد (و) امنح العدالة للمظلوم"[18]	

بهذه الكلمات نصب حمورابي نفسهُ قاضياً للبلاد وملاذاً للمتظلمين الذين لم يجدوا من ينصفهم. فقد كان باستطاعة أي فرد أن يرفع قضيتهُ إلى الملك حمورابي إما لشعور احد أطراف القضية بالغبن في حقهِ الذي سبق وان قررته المحاكم البابلية أو أن احد أطراف القضية من كبار موظفي الدولة فيتطلب تدخل السلطة العليا في البلاد المتمثلة بالملك لحلها. أو أن القضية تكون على درجة من الأهمية بحيث يتطلب البت فيها حكم صادر من أعلى جهة مسؤولة.

كانت القضايا تعرض على الملك أما بشكل مباشر أي أن يتقدم المدعي في القضية لمقابلة الملك ويعرض عليه قضيتهُ وهذا ما اخبر عنه حمورابي في رسائلهِ التي ضمت القرارات والأحكام الخاصة بالقضايا المعروضة عليه حيث عادة ما تحوي هذه النصوص العبارات الآتية:

(18) عامر سليمان: نماذج من الكتابات المسمارية– بغداد– 2002– ص204.

PN ki-a-am iq-bi-a-am um-ma šu-ma	س كِ – اَ – اَم يقْ – بِ – اَ – اَم أُمـ – مَ شُ – مَ
كما قال (لي) فلان هكذا (عن قضيتهِ)[19]	

ki-a-am ú-lam-mi-da-a-ni	كِ – اَ – اَم أُ2 – لَمـ – مِ – دَ – اَ – نQ
um-ma šu-ú-ma	أُمـ – مَ شُ – أُ2 – مَ
كما اخبروني هكذا (حرفياً: أعلموني عن قضيتهم)[20]	

ki-a-am ma-ja-ri-ia	كِ – اَ – اَم مَ – اَخ – رQ – يا
iš-ku-un PN um-ma šu-ma	يشـ – كُ – أُن
كما جاء أمامي فلان (حرفياً: تقدَّم) وهكذا (اشتكى)[21]	

أو ان يتم عرض القضية على الملك عن طريق الكتابة له. حيث تذكر نصوص الرسائل على لسان حمورابي ما نصهُ:

tup-pi an-ni-a-am	طُپ – پِ اَن – نِ – اَ – اَم
i-na a-ma-ri-im	اِ – نَ اَ – مَ – رQ – اِم
الآن انظر في رسالة (المشتكي)[22]	

(19)Frankena, R: Brife aus dem British Museum-Leiden-1966 (AbB.2)-No. 3. passim.
(20)Kraus, F: Briefe aus dem archive šamaš-hāzir-Leiden-1968-(AbB.4)-No. 12. passim.
(21) Ibid: No. 13.
(22) Frankena: AbB. 2-Nos. 27, 41. passim.

وقد أفرزت قراءة النصوص المسمارية عدداً من النصوص التي كتبها أصحاب الدعاوى وبعثوا بها إلى الملك حمورابي لعرض قضاياهم عليه[23].

ولو أجرينا إحصاءً بسيطاً للحالات التي أظهرتها النصوص ذات العلاقة لوجدنا أن دور الملك في هذه المرحلة ينحصر في رد المظالم التي تقع على الأفراد من قبل موظفي الدولة تحديداً وفي الاستماع لشهود القضية وأطرافها للبت فيها وفضلاً عن تنفيذ الأحكام. وقد وصلنا العديد من تلك الحالات سنحاول التطرق لبعضها في هذه الدراسة.

يذكر احد النصوص أن شخصاً قدم شكوى للملك حمورابي يقول فيها إن حاكم إحدى المدن البابلية قد استولى على حقله وأعطاه لأحد مقربيهِ ويأتي هنا دور الملك الذي قضى بإعادة الحقل لصاحبه بعد أن تحرى عن الموضوع. حيث يذكر نص الرسالة التي وردت فيها القضية ما يأتي:

wa-ar-ka-tam pu-ru-us-ma	وَ – اَر – كَ – تَم پُ – رُ – اُس – مَ
šum-ma A.SÀ šu-ú ša É a-bi-šu	شَ – مَ ا. شا$_3$ شُ – اُ$_2$ شَ N1$_2$ اَ – بِ – شُ
A.SÀ-ma šu-a-ti a-n PN te-e-er	ا. شا$_3$ شُ – اَ – تِ اَ – نَ س تـ; – h – رh
"تحريت (حرفياً: قررت) الموضوع إذا ذلك الحقل عائد لبيت أبيه. اعد ذلك الحقل لـ س"[24]	

وفي قضية أخرى رفعت إلى الملك حمورابي ادعى المشتكي فيها أن احد الموظفين قد استولى على حقلهِ ومحصوله مدعياً أن الأرض هي مُلكٌ للدولة. وقد تحرى الملك عن عائدية الأرض فوجد وثيقة تثبت عائديتها للمدعي حيث يذكر النص على لسان حمورابي ما نصهُ:

---

(23) عن هذه الرسائل ينظر:

Ungnad, A: AltBabylonische Briefe aus dem Museum Philadelphia-Stuttgart-1920.

([24]) Kraus: AbB. 4- No. 16.

tup-pu-um i-na É.GAL	طُپ – پُ – اُم اِ – نَ N_2ا. گال
in-na-me-er-ma A.ŠÀ	اِن – نَ – مـ; – hر – مَ $_3$ا. شا
a-na la-lum ša-at-ru	اَ – نَ لَ – لُم شَ – اَ ط – رُ
a-na mi-nim PN_1	اَ – نَ مِ – نِم س
"نُظرَ في الوثيقة (التي) في القصر، الحقل المكتوب (فيها) (والذي في مدينة) لالُم يعود لـ س"	

وعلى ضوء هذا قضى حمورابي بإعادة الأرض لصاحبها وتعويضه عن الأضرار التي لحقت به وفرض العقوبة على ذلك الموظف.

ǰi-bi-il-ta-šu te-e-er-šum	خِ – بِ – اِل – تَ – شُ تـ; – h – hر – شُم
ù PN_2 ša iǰ-bu-lu-šu	اُ $_3$ ص شَ يخ – بُ – لُ – شُ
ar-nam e-mi-id	اَر – نَم h – مِ – اِد
"يعوضه (حرفياً يعيد له) أضرارهُ و ص الذي أضرّهُ يفرض (عليه) العقاب"[25]	

وفي قضية كان النزاع فيها حول بعض الهبات الممنوحة من قبل الدولة لموظفيها حدثت في مدينة ياموت بعل [26] كانت قد رفعت إلى الملك حمورابي الذي أمر بإحالتها إلى حاكمه سين ادينام للنظر فيها وإصدار الحكم استنادا للقوانين مع مراعاة إحقاق العدالة بين أطرافها. حيث يذكر النص ما يأتي:

i-nu-ma is-sa-an-qu-ni-ik-kum	اِ – نُ – مَ يسـ – سـَ – اَن – قُ – نِ – اِك – كُم
a-wa-a-ti-šu-nu a-mu-ur	اِ – وَ – اَ – تِ – شُ – نُ اَ – مُ – اُر
wa-ar-ka-as-šu-nu pu-ru-us-ma	وَ – اَر – كَ – اَ سـ – سُ – نُ پُ – رُ – اُسـ – مَ

([25]) Frankena: AbB. 2- No. 6.

(26) إحدى المدن البابلية القديمة تقع شرق نهر دجلة بالقرب من لارسا.

di-nam ki-ma id-i-nim ša i-na-an-na	دِ – نَم كِ – مَ يد – اِ – نِم شَ اِ – نَ – اَ نـ – نَ
i-na e-mu-ul ba-lum id-di-in-nu	اِ – نَ h – مُ – اُل بَ – لُم يد – دِ – اِن – نُ
šu-ǰi-is-su-nu-ti a-pu-ul-šu-nu-ti	شُ – خِ – اِس – سُ – نُ – بَ اَ پُ – اُل – شُ – نُ – تِ
šu-te-še-er-šu-nu-ti	سُ – تـ ; – شـ ; – hر – شُ – نُ – تِ
"عندما يصلون إليك، انظر في أقوالهم، (و) تحرى تاريخهم، واستصدر لهم الحكم استنادا للقوانين التي تحكم بها الآن (مدينة) ياموت بعل وامنحهم العدالة"[27]	

وفي قضية أخرى استولى شخصان على حقل يعود إلى المشرف على الخبازين كما يذكر النص:

وقد رفع المدعي شكواه إلى الملك حمورابي الذي أمر بجلب أطراف القضية إلى العاصمة بابل ليسمع أقوالهم بنفسه، حيث يذكر النص:

PN_1 ù PN_2 be-el a-wa-ti-šu	س أُ$_3$ ص بـ ; – hل اَ – وَ تِ – شَ
it-ti-šu a-na KÁ.DINGIR. RAki	اِت – تِ – شُ اَ – نَ كا$_2$. دنگير. رِا كي
tu-ur-dam-ma a-wa-a-tu-šu-nu	طُ – اُر – دَم – مَ اَ – وَ – اَ – تُ – شُ – نُ
li-ig-ga-am-ra	لِ – اِج – جَ – اَ م – رَ
"أرسل (لي) س و ص المدعى عليهم معهُ (المدعي) إلى بابل لأسمع (حرفياً لأكمل) أقوالهم (حرفياً كلمتهم)"[28]	

([27])Van Soldt, H: Letters in the British Museum-Leiden-1994-(AbB.13)-No. 10.

([28]) Frankena: AbB.2-No. 9.

وفي قضية أخرى تعود لسنة 33 من حكم الملك حمورابي حدثت في مدينة نفر (نيبور) كان النزاع فيها حول حقل يعود لأحد أفراد القوات المسلحة البابلية نجد أن أطراف القضية قد لجؤوا إلى الملك للنظر في قضيتهم، حيث يذكر النص:

ǰa-am-mu-ra-bi LUGAL.E	خَ – اَ م – مُ – رَ – بِ لوگال. N!
GAB.I.IB.RI.EŠ	گاب. اي. ايب. ري. ا!بش
"مثلوا (حرفياً: واجهوا) أمام الملك حمورابي"	

لكن الملك لم يشأ أن ينظر في القضية فأحالها إلى مجلس المدينة للنظر فيها حيث يذكر النص:

DI.BI pu-uǰ-ru-um	دي. بي پُ – أُخ – رُ – أُم
NIPRUki DUR.BI.NE.NE.IN.DUG	نيبرو كي دور. بي. ن n. ن n. اين. دوگك
"القضية (أحيلت) إلى مجلس مدينة نيبور للنظر فيه"[29]	

وفي قضية أخرى تخص نزاع حول بعض الملكيات حدثت بين ستة أشخاص من مدينة لارسا كانوا قد أرسلوا للملك حمورابي برسالة يخبرونهُ بقضيتهم فيطلب حمورابي من حاكم تلك المدينة أن يرسل أولئك الأشخاص إلى بابل لينظر في قضيتهم. ويطلب كذلك من الحاكم أن يرسل كل واحد منهم على حدة ليسمع أقوالهُ على انفراد. حيث يذكر النص:

a-na KÁ.DINGIR.RAki	اَ – نَ كا$_2$. دنگير. را كي
ṭu-ur-da-aš-šu-nu-ti it-ti-ia	طُ – أُر – دَ – اَ ش – شُ – نُ – تِ اِت – تِ – يا
li-in-nam-ru ù i-na ṭa-ra-di-ka	لِ – اِن – نَم – رُ أُ$_3$ اِ – نَ – طَ – اَ ر – دِ كَ
mi-it-ǰa-ri-iš la ṭa-ṭar-ra-da	مِ – اِت – خَ – رQ – اِش لَ طَ

([29]) Schoor: VAB. 5- No. 292.

– طرَ – رَ – دَ	
اَ شـ – شُ – نُ – تِ اَ – خ ; – h اَ – و – لَم	aš-šu-nu-ti a-je-e a-wi-lam
اَ – نَ رَ – مَ – نِ – شُ طُ – اُر – دَم	a-na ra-ma-ni-šu tu-ur-dam
"(أسماء ستة أشخاص) أرسلهم إليَّ إلى مدينة بابل لأنظر (في قضيتهم) وفي إرسالك (لهم) لا ترسلهم سوية، أرسل كل رجل بنفسهِ"[30]	

وفي جانب إصدار وتنفيذ العقوبات القضائية على المتهمين نجد ان الملك حمورابي كان يأمر في كثير من القضايا بفرض العقوبات التي كان بعضها ينفذ بأمر منهُ خصوصاً تلك التي يكون المتهم فيها موظفاً لدى الدولة وفي أحيان أخرى يترك أمر تنفيذ العقوبة إلى الجهة الصادر لها الأمر. حيث يرد في الرسائل الموجهة إلى حكامهِ بهذا الخصوص ما نصهُ:

اَ – نَم h– مِ – اِد	ar-nam e-mi-id
"افرض العقاب"[31]	

شـ ; – اِر – تَم h – مِ – اِد	še-ir-tam e-mi-id
"افرض العقوبة"[32]	

وفي قضية كان المتهم فيها محكوماً عليه بالموت لأنهُ سرق مجموعة من العبيد يذكر النص أن حاكم المدينة يرد تنفيذ الحكم على المتهم إلا أن القاضي الذي حكم في القضية يطلب موافقة الملك حمورابي أولاً لتنفيذ العقوبة وقد أحال القاضي بدورهِ القضية إلى الملك للنظر فيها من أجل تنفيذ العقوبة حيث يذكر النص بهذا الخصوص:

اُمـ – مَ اَ – نَ – كُ – مَ بَ – لُم	um-ma a-na-ku-ma ba-lum
بـ ; – لِ – يا مِ – اِمـ – مَ اُ$_2$ – اُل	be-li-ia mi-im-ma ú-ul

(30) Frankena: AbB. 2- No. 41.
(31) Frankena: AbB. 2- No. 6.
(32) Driver: OPcit- No. 37.

te-ep-pe-eš a-na be-li-ia	ت; – hپ – پ; – hش ا – نَ ب; – لِ – يا
lu-uš-pu-ur-ma ma-li be-li-ia	لُ – أُش – پُ – أُر – مَ مَ – لQ ب; – لِ – يا
i-qa-ab-be-e-em lu-pu-uš	ي – قَ – اَ ب – ب ; – h – hم لُ ب;ُ – أُش
"هكذا أنا (قلت) من دون (موافقة) سيدي لا تفعل أي شيء، لترسَل (القضية) إلى سيدي (الملك) لِتفعل كل ما يقولهُ سيدي (الملك)[33]	

وتسترسل النصوص المسمارية بإظهار العديد من القضايا التي نظر الملك حمورابي فيها واصدر أحكامه عليها.

3. دورهُ في إصدار المراسيم والقوانين

حوت النصوص المسمارية نوعاً من الوثائق القانونية اصطلح على تسميتها "بالمراسيم أو التعليمات" وهي وثيقة الصلة بالنظام القضائي غايتها نشر العدالة في البلاد، وهي عادة لا تصدر إلا عن الملك نفسهُ وهذهِ المراسيم تقسم إلى نوعين[34] فهناك مراسيم الـ ميشَرُ – mīšaru([35]) ومراسيم أو تعليمات الـ صِمداتُ – imdātu+([36]) وقد اهتم الملك حمورابي كثيراً بنشر العدالة في البلاد، وهو الملك الذي يصف نفسهُ بـ "ملك العدالة – شَر ميشَرم Q – šar mīšarim" كما أشار إلى ذلك في خاتمة قانونية، ولأجل تحقيق ذلك دأب ذلك الملك على إصدار تلك المراسيم والتعليمات التي كان هدفها مساعدة أولئك الذين انتهكت حقوقهم من قبل الذين بيدهم السلطة وحماية الضعفاء والفقراء الذين يعانون من ضيق اقتصادي يجعلهم تحت طائلة القانون من خلال ديونهم المتراكمة وفوائدها التي لا

([33]) Lafont, S: "Un cas royal L Epoque de Mari"- Revue de Assyriologie- 91-1997- P. 110.

(34) عن هذين النوعين من المراسيم ينظر: محمد عبد الغني البكري: تطبيق القوانين البابلية في ضوء النصوص المسمارية– أطروحة دكتوراه غير منشورة– الموصل– 2006–ص29.

([35]) CDA: P. 212.

([36]) CDA: P. 338.

ترحم ولحماية أفراد المجتمع من الآثار السلبية لبعض القوانين والأنظمة السائدة التي يعمل بها القضاء البابلي فيصدر الملك تلك المراسيم لإجراء تغيير أو تعديل أو إضافة إلى النظام القضائي المطبق يعود بالنفع على أفراد المجتمع [37] ولأجل ذلك اصدر الملك حمورابي مراسيم الـ ميشرُ – mīšaru التي لم يعثر عليها بعد في السنة الثانية من حكمه، وقد استدل عليها من خلال بعض الوثائق التي أُرخت في تلك السنة فقد كان الملوك البابليون يعتمدون تسمية السنين بأهم حدث يقع فيها[38].

وكان هذا النوع من المراسيم يصدر عادة في احتفال كبير يحضره الملك الذي يرفع بيده الشعلة دلالة على إزالة الظلم ونشر العدالة في البلاد [39] أما مراسيم الصمداتُ– imdātu+ التي كان الملك يصدرها لمعالجة القضايا القانونية التي ترفع له، وهي في معظمها قضايا استئناف صدر الحكم فيها إلا أن المتضرر فيها يحاول طرحها أمام الملك لإصدار تعليماتهِ لإعادة النظر فيها بصفته القاضي الأعلى للبلاد. وقد أظهرت مراسلات الملك حمورابي التي بعث بها إلى القضاة والمحاكم وحكامهِ على المدن البابلية الأوامر التي تطالب بإصدار الحكم على القضية طبقاً لما جاء في المراسيم التي كان قد اقرها الملك. وبهذا الخصوص على سبيل المثال وَرَدَ في إحدى رسائل الملك حمورابي إلى حاكمه على مدينة لارسا يأمرهُ فيها بالنظر في قضية تخص أمانات أعطاها احد الموظفين إلى شخص وأنكرها عليه وإصدار الحكم عليها استناداً للمراسيم، حيث يذكر النص ما يأتي:

a-wa-ti-šu-nu a-mu-ur-ma	اَ – وَ – تِ – شُ – نُ اَ – مُ – اُر – مَ
di-nam ki-ma +i-im-da-tim	دِ – نَم كِ – مَ صِ – اِم – دَ – تِم

(37) Veenhof, k: Relation between Royal decrees and Law Code of Old Babylonian Period."- Jcarfeicht Oriente LUX-36-2000- P. 52.

(38) عامر سليمان: المراسيم الملكية من مصادر القانون التشريعية في العراق القديم – مجلة المجمع العلمي العراقي– 48– بغداد– 2001– ص34.

(39) Veenof: OPcit- P. 53.

šu-ǰi-is-su-nu-ti	شُ – خِ – اِس – سُ – نُ – تِ
"انظر (في) أقوالهم (و) استصدر لهم الحكم استناداً للمراسيم"[40]	

أما عن دور الملك حمورابي في إصدار القوانين فالأدلة تشير إلى انقضاء مدة طويلة على حكم ذلك الملك لبلاد بابل حتى رأى القانون المعروف باسمهِ النور على المسلة التي وجد مكتوبا عليها، فالأدلة الكتابية تشير إلى الملك اصدر قانونهِ في سنوات حكمه الأخيرة فربما تكون السنة الثامنة والثلاثون أو السنة الأربعون هي المقصودة[41] وقد كان ذلك القانون حصيلة تلك السنوات من الخبرة في مجال إدارة النظام القضائي البابلي وهو بحد ذاتهِ يعد ميزة اتصف بها ذلك الملك من بين ملوك العراق القديم فعلى الرغم من أن بعض الملوك سبقوا حمورابي في إصدارهم للقوانين إلا انه يبقى قانون حمورابي بأسلوب صياغتهِ وتنوعه وتبويب موادهِ الأهم من بين تلك القوانين وقد تم العثور على نسخ عديدة لبعض مواد القانون كان أحداها في مكتبة أشور بان ابلُ (أشور بانيبال– 668–626ق.م) في نينوى[42] مما يشير إلى أن صدى القانون قد امتد إلى تلك الفترة من تاريخ العراق القديم على الرغم من الفارق الزمني الذي يفصل بينهما. كما عُد قانون حمورابي الأساس في دراسة القانون في منطقة الشرق الأدنى القديم بوصفهِ أهم وثيقة قانونية مكتشفة لحد الآن. وهذا ان دل على شيء انما يدل على مدى أهمية الدور الذي لعبهُ حمورابي في عمل نظام القضاء البابلي عندما اصدر ذلك القانون على الرغم من اعتراف ذلك الملك في خاتمة قانونهِ بأنهُ لم يعالج كل القضايا القانونية التي كان يتعرض لها القضاء في ذلك الوقت فقد ذكرت خاتمة القانون على لسان حمورابي ما نصهُ "**دع كل رجل مظلوم الذي له شكوى ان يذهب أمام تمثالي (المسمى)" ملك العدالة "ويقرأ مسلتي المكتوبة ويستمع إلى كلماتي عسى ان**

([40]) Van Soldt: AbB. 13- No. 27.

كذلك تنظر الإشارات الأخرى للمراسيم المشار لها في البحث.

(41) محمد الاعظمي: المصدر السابق– ص139.

([42]) Driver, G and Milles, J: BL - p. 308.

توضح له مسلتي الشكوى، عسى أن يرى القانون الذي ينطبق عليه" [43] وهنا يمكننا أن نعتقد أن الملك حمورابي قد شعر أن فترة حكمهِ شارفت على الانتهاء فسارع إلى إصدار القانون بصيغتهِ تلك قبل أن يكمل معالجة بقية القضايا ليكون القانون خاتمة أعمالهِ في مجال القضاء.

الخاتمة والاستنتاجات

كان البحث استعراضاً لدور احد أشهر ملوك العراق القديم في مجال القضاء، وهو الملك حمورابي الذي حكم في العصر البابلي القديم والذي امتاز بغزارة الوثائق القانونية التي تعود له وقد كان من الضروري تسليط الضوء على هذا الدور لمعرفة مدى حرص الدولة المتمثلة بالملك على إقامة نظام قضائي يتمتع بالقسط الأوفر من العدالة من خلال مداخلات الملك في عمل القضاء بما يخدم أفراد المجتمع الأمر الذي يعود على الدولة بالاستقرار الإداري، لقد بذل ذلك الملك جهدهُ لإرساء دعائم النظام القضائي البابلي بما أصدرهُ من إصلاحات ادخلها على إدارة القضاء فضلاً عن إصدارهِ للأوامر والأحكام والتعليمات على القضايا التي كانت تعرض عليه بصفتهِ قاضياً للبلاد، وقد كلل جهودَهُ تلك في مجال القضاء بإصدارهِ القانون المعروف باسمهِ الذي يعد خلاصة دورهِ الذي أداهُ في خدمة القضاء البابلي. وقد توصل البحث من هذا إلى جملة من الاستنتاجات يمكن ان نلخصها فيما يلي:

- تسلم حمورابي الحكم من والدهِ في مرحلة كانت الأوضاع السياسية فيها غير مستقرة الأمر الذي انعكس سلباً على القضاء البابلي خصوصاً وان الوثائق القانونية البابلية لم تظهر أي تدخل من قبل سين مبلط والد الملك حمورابي في إدارة شؤون القضاء وإصدار الأحكام. مما فسح المجال لكهنة المعابد في الهيمنة على شؤون تلك المؤسسة.
- ركز حمورابي جهودهُ في مدة حكمهِ الأولى على توحيد البلاد وبسط نفوذ مملكتهِ على المناطق المجاور لها مع أخذهِ بعين الاعتبار أن ذلك لن يتم إلا من

(43) عامر سليمان: نماذج من الكتابات المسمارية– المصدر السابق– ص205.

خلال استقرار شؤون مملكتهِ من الداخل فبدأ العمل على ذلك فأستثمر الكثير من جهدهِ في إعادة بناء وتشكيل مؤسسة القضاء.

- حد ذلك الملك من نفوذ الكهنة الذين هيمنوا على مؤسسة القضاء لفترات طويلة وقلص سلطاتهم عليه مع إبقائهم كرموز دينية فيه.
- استعان حمورابي بموظفي الإدارة التابعين له في تسيير شؤون القضاء من خلال منحهم السلطة لإصدار الأحكام القضائية مع إبقاء السلطة العليا لإدارة القضاء في يدهِ.
- كانت معظم الأوامر والتعليمات الملكية واستفسارات موظفي الإدارة الخاصة بشؤون القضاء تبعث من والى الملك من خلال الرسائل التي كشفت التنقيبات الأثرية عن أعداد كبيرة منها حوت معلومات قيمة عن دور حمورابي في القضاء البابلي.
- كان من مهام الملك في العراق القديم أن يكون قاضياً للبلاد بصفتهِ أعلى سلطة فيها لكننا نجد أن معظم الملوك لم يمارسوا تلك المهام بشكل يتناسب مع أهمية الوظيفة باستثناء بعض الملوك كان حمورابي في مقدمتهم.
- هناك خطأ يقع فيه بعض الباحثين لاسيما غير المختصين منهم في حقل الدراسات الآثارية! وهو ان الملك حمورابي اكتسب شهرتهِ من القانون الذائع الصيت الذي يحمل اسمه (قانون حمورابي) لكن حقيقة الأمر هي عكس ذلك تماماً فقد أظهرت قرأه النصوص المسمارية أن الملك حمورابي كان له دور كبير في القضاء البابلي وقد كلل هذا الدور بإصدارهِ للقانون الذي يعد خلاصة جهودهِ فيه فلولا نشاطُهُ الكبير في مجال القضاء لما ظهر القانون بالشكل الذي هو عليه والتي أكسبتهُ تلك الشهرة ولا ما كان له ذلك الصدى الكبير فالقانون هو الذي اكتسبَ شهرتهُ من حمورابي من خلال قدراتهِ التي أظهرها في نشاطهِ وإدارتهِ لشؤون البلاد.

King Hamurrabi's Role in the Babylonian Jurisdiction

Dr. Muhammad Al-Bakri*

Abstract

King Hamurrabi is one of the distinguished kings in Mesopotamia for the great achievements he accomplished during his reign one of which was his achievement in the field of Babylonian Jurisdiction. He started a radical change in the administration of Judicial affairs and the appointment of judges. He is considered the supreme judge of the state who looked into the various legal cases. He was keen on issuing decrees which helped a lot in the development of the Babylonian Jurisdiction. Before the end of his reign, he issued a Famous law which is considered as one of the most important legal documents in the ancient near East.

* Dept. of Archaeology / College of Archaeology/ University of Mosul.